

القيد النفطي.. العلاقة بين شركات النفط العالمية والانتاج النفطي الوطني

م. كريم صيوان*

باحث واكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية - جامعة
النهرين

مقدمة

بعد عقود من الانعزال والخراب وتدني مستوى الإنتاج كان أمام الحكومة العراقية ثلاث خيارات لتطوير الصناعة النفطية: اللجوء إلى الاستثمار الوطني من الموازنة العامة للدولة، الاقتراض الخارجي، استقدام شركات النفط العالمية. بالنسبة للخيار الأول يتطلب تخفيض الأنفاق الحكومي وهذا غير ممكن في الوقت الحاضر بسبب متطلبات الدولة الأمنية والاقتصادية، اما الخيار الثاني فالعراق بلد مثقل بالديون وهناك رفض لادخاله بمديونية جديدة، فضلاً عن ضعف ثقة المقرضين بالوضع السياسي والأمني في العراق خاصة وانه عجز عن سداد ديونه السابقة واعتبرها ديون (بغیضة).

لذا توجهت الحكومة نحو الخيار الثالث وهو استقدام الشركات النفطية الأجنبية بهدف زيادة الإنتاج النفطي العراقي وتعظيم العوائد، لذا عام 2008 طرحت جولات التراخيص النفطية وبشفافية عالية وسعر النفط آنذاك كان بحدود (130) دولار للبرميل. الا ان العالم شهد تهاوي سعر نفط إلى ما دون (50) دولار منذ عام 2014، شكلت جولات التراخيص النفطية عبء على الموازنة العامة بسبب المستحقات المالية الكبيرة للشركات النفطية العالمية.

فالعراق تأثر وبشدة بتهاوي أسعار النفط، بسبب عدم امتلاكه فوائض مالية وبالوقت ذاته لديه متطلبات تمويلية عاجلة أهمها مواجهة تنظيم (داعش)، مما جعل التوسع في الإنتاج من خلال الشركات العالمية والاستجابة لشروطها خياراً وحيداً متاح للعراق.

ونشير إلى أن المشكلة ليست في نوع العقود المبرمة مع الشركات النفطية فعقود

الخدمة افضل من عقود المشاركة بالرغم من وجود الكثير من الملاحظات عليها لكن المشكلة تكمن بانخفاض أسعار النفط الذي جعل التوسع في الإنتاج النفطي ضمن جولات التراخيص يفقد جدواه في تحقيق الأهداف التي من اجلها أبرمت تلك العقود، والمشكلة ستتعمق طالما بقت أسعار النفط منخفضة والعقود دون تعديل، ونطرح التساؤلات التالية:

- 1 - هل المنطق الاقتصادي يفترض التوسع بالإنتاج النفطي بسعر نفط منخفض؟
- 2 - هل عقود الخدمة النفطية تحقق مصلحة الوطنية للعراق؟.
- 3 - هل بالإمكان تعديل العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية ذات المدد الطويلة الأجل أم أن العراق لابد له من الإيفاء بالتزاماته مع الشركات والتي ترتب عليها خسائر جسيمة في ظل تهاوي الأسعار؟

ومن ذلك سنحاول البرهنة على الفرض القائل «استمرار تهاوي سعر النفط مع بقاء عقود الخدمة النفطية مع الشركات بدون تعديل سيجعل استمرار التوسع بالإنتاج النفطي يتم على حساب الاحتياطي النفطي العراقي في مقابل النزع المالي للشركات النفطية الأجنبية وتعظيم مديونية العراق لتلك الشركات من جانب آخر».

أولاً: تهاوي أسعار النفط عام 2014: رؤية في الأسباب

شهد العالم تهاوي سريع ومفاجئ بأسعار النفط منذ صيف عام 2014، فقد وصل سعر خام برنت (45،93) للبرميل في حين أسواق نايمكس وصل إلى (42،95) دولار حتى شهر تشرين الأول 2015 (مخطط 1)، وهناك رؤيتين تفسر انخفاض سعر النفط:

- 1 - الرؤية الاقتصادية والتي تفسر انخفاض سعر النفط يعود إلى:

أ. انخفاض الطلب العالمي على النفط: والذي لم يتجاوز (92 م/ب/ي) خلال عامي 2014 / 2015 وحسب تقديرات أوبك لن يتجاوز (94 م/ب/ي) لنهاية عام 2016⁽¹⁾. وذلك لانخفاض النمو الاقتصادي العالمي الذي هبط من (5%) عام (2004)، إلى (2,5%) للعامي (2012 - 2013)⁽²⁾. وتعافى بنسبة بسيطة (3,4%) عام 2014 وبلغ (3,1%) نهاية عام (2015)⁽³⁾.

(1) OPEC, Monthly Oil Market Report 2016, 10 December 2015, p42

(2) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2013 تحولات وتوترات، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2013، ص.1.

(3) نشرة صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: تعاف عالمي غير متوازن، وتيارات أساسية معقدة، نشرة صندوق النقد، ابريل 2015، ص.5.

جدول (1) النمو الاقتصادي العالمي لعام 2015

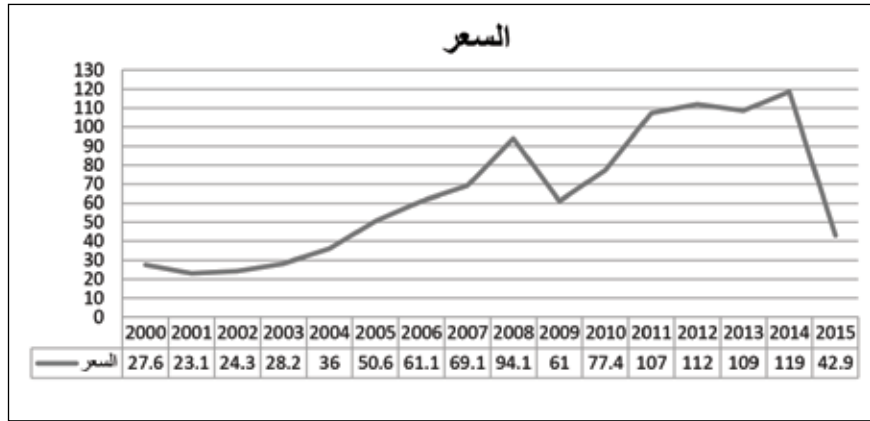
النمو العالمي %	أمريكا	أوروبا	اليابان	الصين	الهند	روسيا	البرازيل
3,1	2,5	1,5	0,6	6,8	7,3	-3,2	-2,7

OPEC, Monthly Oil Market Report 2016, 10 December 2015,p1

ب. تخمة بالمعروض النفطي بسبب التوسع في إنتاج النفط الصخري خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا فقد وصل العرض العالمي إلى (97 م/ب/ي) في تشرين الأول (2015)⁽⁴⁾.

International Energy Agen_ (4)
cy,Oil Market Report 2015, p.5

مخطط (1): تطور أسعار النفط للفترة 2000 2015



أعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الأقطار المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2012.
OPEC, Monthly Oil Market Report 2016, 10 December 2015,p1

2 - رؤية الاقتصاد السياسي، فعند التمعن في بيئة الاقتصاد العالمي ما بين عامي 2009 و2011، نجدها أسوأ مما هي عليه في عامي 2014 و2015، إلا أن سعر النفط كان أكثر من (100) دولار للبرميل، أذن هناك وجه سياسي لتهايوي سعر النفط ويتمثل بوجود تواطؤ أمريكي سعودي لخفض أسعار النفط ونستدل على ذلك بقول وزير النفط السعودي «لن نخفض الإنتاج حتى وان وصل السعر إلى 20 دولار للبرميل»⁽⁵⁾.

(5) نقلا عن وزير النفط السعودي علي النعيمي ينظر الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/business/2014/12/141223_pec_oil

وهدفهما لتضييق الخناق على كل من روسيا وإيران، فهناك تخوف من النفوذ الإيراني المتصاعد بالمنطقة العربية سواء في سوريا ولبنان واليمن والبحرين والعراق، وتهيوي سعر النفط يضر باقتصاد إيران.

ومن جانب آخر السعر المرتفع للنفط خلال الأعوام 2010 2013، أسهم بنمو الاقتصاد الروسي بنسبة 4% بعد أن كان (-8%) عام 2009، والروس كانوا متفائلون

بموازنتهم لعام 2015، وقدرت نسبة العجز بين (12%) فقط من النتاج المحلي الإجمالي⁽⁶⁾.

لذا أمريكا أدركت أن العقوبات الاقتصادية (التي فرضت على اثر احدث أوكرانيا وضم روسيا جزيرة القرم إليها عام 2014)، إلى جانب سعر النفط المنخفض يشكل عامل ضغط على بوتين لتغيير سلوكه المتشدد، وقال بوتين «الانخفاض في أسعار النفط هو لعبة أمريكية خليجية من اجل ضرب اقتصاد روسيا»⁽⁷⁾. وهذا يتفق مع اعتراف الرئيس الأمريكي باراك اوباما في حديث لإذاعة (ان بي آر) «أن انخفاض أسعار النفط بنسبة تزيد عن خمسين في المئة قرار سياسي جاء لفرض ضغوط على الاقتصاد الروسي وأضعافه، وليس له أي علاقة بمواجهة تصاعد الإنتاج من النفط الصخري، وان قسما من تحليلنا كان يقوم على أن الشيء الوحيد الذي يبقى اقتصادهم (الروس) هو سعر النفط وان فرض عقوبات سيجعل الاقتصاد الروسي هشاً وغير قادر على مواجهة الصعوبات الضخمة التي ستنتج عن تقلب أسعار النفط»⁽⁸⁾.

ثانياً: ماهية جولات التراخيص النفطية

تطورت عقود الاستثمار النفطي بمرور الوقت من علاقات استغلالية (عقود الامتياز النفطي) إلى علاقات تشاركية (عقود المشاركة وعقود الخدمة) ومن جانب آخر تعاضم المنافسة بين الشركات النفطية العالمية جعلها تقبل بشروط قاسية فرضتها الدول المنتجة للنفط⁽⁹⁾.

وكل دولة تختار نوع العقد الذي يتلاءم وظروفها الاقتصادية والسياسية ويتفق مع قوانينها ودساتيرها، وتعد جميعها عقود قانونية تخضع للقانون الدولي⁽¹⁰⁾.

لذا ارتأت وزارة النفط العراقية عام 2008 اختيار (عقود الخدمة) التي تعد مرحلة متطورة من طرق التعاقد في السوق النفطية العالمية التي كان أول ظهور لها بالمكسيك عام 1950، والأرجنتين عام 1958، وسبق للعراق ابرمهلعقود الخدمة مع شركة بتروبراس البرازيلية في أب 1972، وعقد آخر مع شركة (ايراب) الفرنسية عام 1968، وجاء في ديباجة الاتفاقية إلى «رغبة الشركة الوطنية التعاون مع مقاول كفاء يملك التمويل اللازم لتنفيذ العمليات النفطية والكفاءة الفنية والمهارة الإدارية اللازمة لنجاح إنتاج وتصدير النفط العراقي في مناطق محددة»⁽¹¹⁾.

وجولات التراخيص النفطية تعد إعطاء رخص للشركات النفطية الأجنبية للعمل في العراق، ويعرف عقد الخدمة بأنه «عقد تتعهد الدولة المنتجة أو الشركة الوطنية

Andrew Barnes, The Political (6) Economy of Oil in Russia "REAL-?LY EXISTING CAPITALISM PONARS Eurasia Policy Memo No. 168, September 2011, p2

(7) د. طارق الشيخ، السعودية قد تفوز بحرب الاسعار الا انه انتصار مؤلم، على الموقع <http://www.raya.com>

(8) صحيفة الرأي اليوم في 24 نوفمبر 2015، على الموقع: <http://www.raia-lyoum.com/?p=198449>

(9) للمزيد حول عقود الاستثمار النفطي ينظر د.محمد بونس الصايغ، انماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي، مجلة الرافيدين للحقوق، الرافيدين الجامعة، العدد (46) لسنة 2010، ص238.

(10) على سبيل المثال، المادة 111 من الدستور العراقي لعام 2005، تنص على أن «النفط والغاز ملك للشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات»، وبالمثل المادة 81 من الدستور الإيراني تنص على أن «يمنع منعاً باتاً منح الأجانب حق تأسيس شركات أو مؤسسات تتعامل بالتجارة والصناعة والزراعة والخدمات واستخراج المعادن وكذلك المادة 82 «يحظر توظيف خبراء أجانب إلا في حالات الضرورة وبموافقة مجلس الشورى الإسلامي». وهذا الحظر يعني استبعاد عقود الامتياز او عقود تقاسم الإنتاج إلى الشركات الأجنبية. ينظر: دستور الجمهورية الإيرانية لعام 1979 (المعدل 1989).

(11) د. فهد محمد العفاسي، عقود الثروات الطبيعية في ظل اتفاقيات المشاركة الأجنبية، ط1، الكويت، 2007ص167.

بمقتضاه إلى شركة أجنبية بمهمة تنفيذ العمليات النفطية لحسابها في منطقة معينة ولقاء مقابل معين»⁽¹²⁾.

(12) المصدر السابق، ص112.

وتمنح تلك العقود بعد إجراء مناقصات بمشاركة شركات دولية وتنافس الشركات على إعطاء أفضل العروض»⁽¹³⁾.

(13) شاكر عبد موسى، عقود الخدمة الفنية لجولات التراخيص النفطية، على الموقع: <http://www.kitabat.com/ar/page/27/10/2013/18443.html>

ثالثاً: مبررات جولات التراخيص النفطية

طرحت جولات التراخيص النفطية من قبل وزارة النفط عام 2008 (جدول 1) بسبب محدودية الشركات النفطية العراقية على زيادة الإنتاج النفطي بالشكل الأمثل، فنجد انخفاض في الطاقة الإنتاجية بالرغم من وجود خزين نفطي كبير فالاحتياطي النفطي المؤكد قدر بـ (134) مليار برميل⁽¹⁴⁾ أي ما يمثل (10%) من الاحتياطي العالمي مقابل إنتاج بلغ (3,6) مليون برميل يوميا لشهر أيلول عام 2015، فعدد الآبار المحفورة بلغت (1500) بئر في حين التقديرات تشير إلى إمكانية حفر ما يقارب (100) إلف بئر لذا عدد الآبار مقارنة مع المساحة النفطية تعد قليلة جدا، فهناك كم هائل من الحقول النفطية المكتشفة (71) حقلاً، لم يستغل منها سوى (27) حقلاً من بينها عشرة عملاقة وأعمال الحفر بقت مقتصرة على الحفر العمودي والمائل ولم يستخدم الحفر الأفقي⁽¹⁵⁾.

(14) يتركز الاحتياطي في المنطقة الجنوبية بواقع (107) مليار برميل والمنطقة الوسطى بواقع (12) مليار برميل في حين المنطقة الشمالية بواقع (24) مليار دولار، ويكون المجموع (134) مليار برميل ما عدا كردستان. للمزيد ينظر، د.علي مرزا، العراق الواقع والأفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين في بيروت، 30 آذار 2013، ص41.

(15) منذر ظاهر نصيف، حقول النفط في العراق، <http://sciences.uodiyala.edu.iq/PageViewer.aspx?id=226>

لذا بقت إنتاجية البئر منخفضة بالرغم من وجود خزين كبير فيه لذا نقول أن الطاقة الإنتاجية معطلة لذا جاءت العقود النفطية مع الشركات الأجنبية لسببين:

1 - الحاجة للتمويل فمن خلال النظر إلى جدول (1) نجد (220) مشروع معلق بسبب نقص التمويل.

2 - الحاجة للتكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها شركات النفط الأجنبية.

جدول (1): عدد المشاريع المعطلة وتكلفتها الإجمالية (مليون دولار)

الشركة	عدد المشاريع	التكلفة	% من الإجمالي
شركة نفط الشمال	48	320,3	28
شركة نفط الجنوب	57	331,9	29
شركة غاز الشمال	7	31,9	2,8
شركة غاز الجنوب	9	23,8	2,1
مصافي التكرير	29	42,9	3,8

الشركة	عدد المشاريع	التكلفة	% من الإجمالي
قطاع التسويق	29	148,9	13
شركة المشاريع النفطية	4	43,5	3,8
شركة الحفر العراقية	26	132	11,5
شركة الاستكشافات	11	68,5	6
الإجمالي	220	1143.7	100%

محمد علي زيني، قطاع النفط في العراق: سيناريوهات مستقبلية، ضمن كتاب « قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي الإمكانات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو طي، ط1، 2007، ص139.

رابعاً: أسباب اختيار وزارة النفط (عقود الخدمة) ضمن جولات التراخيص

وزارة النفط العراقية وجدت نفسها موفقة في اختيار عقود الخدمة النفطية بسبب:

1. عقود الخدمة ضامنة للسيادة الوطنية على النفط وبما يتوافق والمادة (111) من الدستور (ملكية النفط للشعب العراقي)، فالشركة الأجنبية تعمل كمقاول للشركة الوطنية مقابل اجر محدد.
2. توفر الشركة الأجنبية التمويل للبحث والتنقيب فعند اكتشاف النفط بكميات تجارية تعد ما أنفقته قرض بذمة الشركة الوطنية بدون فوائد تلتزم برده من الإنتاج، والشركة تتحمل تكاليف فشلها في اكتشاف النفط دون مطالبتها بالتعويضات لذا تسمى أيضا بعقود خدمة الخطورة (Risk Service Contract)⁽¹⁶⁾.
3. الإنتاج مملوك بالكامل للدولة وليس هناك أي نسبة للشركة الأجنبية وهو ما يميزها عن عقود المشاركة بالإنتاج.
4. تتيح عقود الخدمة التعرف على التكنولوجيا النفطية المستخدمة وتدريب الكوادر العراقية لان الإدارة وعمليات التشغيل مشتركة بين الشريك الأجنبي والشريك الوطني⁽¹⁷⁾.
5. تسترد التكاليف على شكل دفعات ولمدة 5 سنوات وبدون فوائد.
6. تحصل الشركة الأجنبية مكافأة عن كل برميل إضافي منتج أكثر من خط الشروع.

(16) امجد صباح عبد العال، عقود بديلة لاتفاقيات مشاركة الإنتاج لتطوير القطاع النفطي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (21)، المجلد الخامس، 2008، ص19.

(17) منظمة الشفافية الدولية، جولات التراخيص البترولية (الواقع والتحديات)، تقرير الشفافية السادس، 2014، ص22.

جدول (2): جولات التراخيص النفطية

الحقل	غرب القرنة 1	ميسان (بزركان / الفكة / ابو كراب)	مجنون
جولة التراخيص	الاولى 2009	الاولى 2009	الثانية 2009
تاريخ توقيع العقد	2010/1/25	2010/5/17	2010/1/17
الشركة الأجنبية وحصتها	Exxon Mobil 32,7% & Shell 19,6% & petrochina 32,7% & pertamina 10%	CNOOC 63,75% & TPAO 11,25%	Shell 45% & Petonascari 30%
الشريك الوطني وحصته	شركة الاستكشافات النفطية 5%	شركة الحفر العراقية 25%	شركة ميسان النفطية 25%
فترة العقد	25 سنة	20 سنة	20 سنة
سقف الإنتاج الأولي م/ب ي	244.000	88.000	175.000
انتاج عام 2011 م/ب ي	257,329	-	-
انتاج عام 2012 م/ب ي	459,219	99,473	-
انتاج عام 2013 م/ب ي	-	108,862	-
انتاج الذروة م/ب ي	1.600.000	450.000	1.000.000

الحقل	بدره	النجمة والقيارة	السيبة
جولة التراخيص	الثانية 2009	الثانية 2009	الثالثة 2010
تاريخ توقيع العقد	2010/1/28	2010/1/26	2011/6/5
الشركة الأجنبية وحصتها	Gazprom 30% & Petronas 15% & TPAO 7,5% & Kogas 22,5%	Sonangol 75%	Kuwait Energy 45% & TPAO 30%
الشريك الوطني وحصته	شركة الاستكشافات النفطية 25%	شركة الحفر و نفط الجنوب 25%	شركة ميسان 25%
فترة العقد	20 سنة	20 سنة	20 سنة
سقف الإنتاج الأولي م/ب ي	15.000	20.000 للنجمة و 30.000 للقيارة	25.000
انتاج الذروة م/ب ي	170.000	110.000 للنجمة و 120.000 قيارة	100.000
الحقل	المنصورية	عكاز	بلوك 8 (اكتشاف)
جولة التراخيص	الثالثة 2010	الثالثة 2010	الرابعة 2012
تاريخ توقيع العقد	2011/6/5	2011/10/13	2012/11/5
الشركة الأجنبية وحصتها	TPAO 37,5 & Kuwait Energy 22,5% & Kogas 75%	Kogas 75%	Pakistan Petroleum 100%

-	شركة نفط الشمال 25%	شركة الاستكشافات العراقية 25%	الشريك الوطني وحصته
30 سنة للحقل النفطي و 40 سنة لحقوق الغاز	20 سنة	20 سنة	فترة العقد
-	100	80	سقف الإنتاج الأولي م/م 3
-	400	320	أنتاج الذروة م/م 3
بلوك 12	بلوك 10	بلوك 9	الحقل
الربعة 2012	الربعة 2012	الربعة 2012	الجولة
JSOC BASHNEFT 70% & Premier Oil PLC 30%	Lukoil Overseas Iraq Exploration B.V 70% & Inpex Corporation 30%	Kuwait Energy 70% & Dragon oil Holdings Limited 30%	الشركة الأجنبية
-	-	-	الشركة الوطنية
2012/11/8	2012/11/7	2013/1/27	تاريخ توقيع العقد
30 سنة للنفط 40 سنة للغاز	30 سنة للنفط 40 سنة للغاز	30 سنة للنفط 40 سنة للغاز	مدة العقد

Iraqi Extractive Industries Transparency Initiative (IEITI), Iraq oil revenues 2012 oil export, local consumption and field development, December 2014, p 38.

7. تخضع أرباح الشركات إلى الضرائب والرسوم بموجب القوانين الضريبية النافذة.
8. التزام الشركة الأجنبية بتجميع الغاز المصاحب للنفط ومعالجته.
9. تحدد الدولة حداً أدنى من التكاليف والتي يجب على الشريك الأجنبي أنفاقها.
10. حصول الحكومة على هبة العقد وهي غير قابلة للاسترجاع.
11. إشراك المقاولين العراقيين من القطاع العام أو الخاص في توفير الأمن أو المستلزمات الغذائية.

خامساً: المضامين الايجابية لعقود الخدمة مع الشركات النفطية الأجنبية

عقود الخدمة طرحت بشفافية عالية وتمكنت من تحقيق جملة من الايجابيات نجملها بالاتي⁽¹⁸⁾:

- 1 - زاد الإنتاج من 2,3 م/ب/ي عام 2009 الى 3,8 م/ب/ي عام 2015، وكذلك زيادة بالإنتاج الأساس إذ وصل إلى (1128) مليون برميل خلال عام 2015، في حين بدون الشركات الأجنبية كان بالكاد يصل إلى (385) مليون للعام نفسه..
- 2 - تحققت زيادة بالإيرادات النفطية خلال الأعوام (2009 الى 2014) بلغت

(18) نقل عن: د. حسين الشهرستاني، ترأس الندوة أقامتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان (مركزات الاقتصاد العراقي وتحدياته)، على قاعة كلية التربية الرياضية / جامعة بغداد، الأربعاء 16 / 12 / 2015، وكذلك: Iraq Extractive Industries Transparency Initiative (IEITI), Iraq oil revenues 2012 oil export, local consumption and field development, December 2014, pp 36-37.

- (338) مليار دولار مقارنة بـ (190) مليار دولار في حالة البقاء على الإنتاج الأساس إي إن الشركات أسهمت بزيادة الإيرادات قدرها (148) مليار دولار.
- 3 - تم توظيف ما يقارب من 36 مليار دولار من خلال الشركات الأجنبية في القطاع النفطي العراقي.
- 4 - تم حفر (452) بئر إضافة إلى (46) بئر قيد الحفر اي ما مجموع (498) بئر نفطي منها (257) بئر عمودي و(108) بئر قطري و (133) بئر أفقي.
- 5 - أجراء مسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد لحقل الرميلة والحلفاية وبدرة والمنصورية ومجنون وميسان والزيبر وغرب القرنة والأحذب.
- 6 - تم ازالة (39,000) لغم ارضي لمساحة (491,3) كم من حقل الرميلة وغرب القرنة وميسان وبدرة ومجنون.
- 7 - تم تنفيذ ما يقارب (237) دورة تدريبية مع (2607) من الموظفين العراقيين داخل وخارج العراق ضمن منحة تدريب ونقل التكنولوجيا حتى عام 2013، فقد انفتحت شركة الواحة (482,269) الف دولار في حين شركة (-petro china) انفتحت (1,994,000) مليون دولار، اما شركة (petronas) انفتحت (12,183,000) مليون دولار في حين شركة BP انفتحت 30 مليون دولار وشركة ENI / وشركة Occidental وKoga انفتحت (14) مليون دولار.
- 8 - تم اشراك شركات الخدمات النفطية العراقية في تنفيذ بعض المهام (مسوحات زلزالية بواسطة شركات التنقيب وحفر ابار من قبل شركة الحفر العراقية وانشاء خطوط انابيب من خلال الشركة العراقية للمشاريع النفطية) وكل ذلك اكسبها الخبرة والمعرفة التقنية.

سادساً: المضامين السلبية لعقود الخدمة

مما تقدم نؤكد أن المشكلة لا تكمن بنوع العقد المبرم وإنما في آلية كتابة بعض فقرات العقود، ونحدد بعض الملاحظات المهمة التي تفرض ضرورة إعادة التفاوض بشأنها:

1 - الشركات النفطية الأجنبية بالأرباح المضمونة

طالما مثل النفط العراقي عامل جذب للشركات النفطية الأجنبية بسبب:

أ. انخفاض كلفة انتاجه (1,5 إلى 2) دولار للبرميل الواحد⁽¹⁹⁾.

ب. الاحتياطي الكبير بحدود (275) مليار برميل، ويمثل (21%) من

(19) كلفة انتاج النفط في بحر الشمال التي تبلغ 13 دولار وفي أمريكا تبلغ 25 دولار للبرميل في حين تكلفة الإنتاج الصخري تتراوح بين 60 و80 دولار للمزيد ينظر: د. يحيى حمود حسن، معطيات السياسة النفطية في العراق، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، ط1، 2015، ص101.

الاحتياطي العالمي، وبافتراض معدل إنتاج (3،14) مليون برميل يوميا سيكون بمقدور العراق المحافظة على نفطه لغاية 148 سنة قادمة⁽²⁰⁾.

ج. ارتفاع إنتاجية آبار النفطية، فالنفط يتدفق فوق الأرض بسهولة تامة.

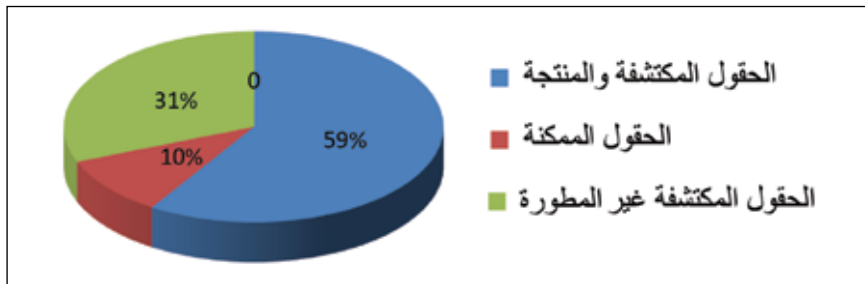
لذا الشركات تتحمل نفقات البحث والاستكشاف وتتحمل الخسائر وحدها في حالة عدم وجود نفط بشكل تجاري تعد مقولة غير مقبولة عملياً، والشركات تدرك العراق عائم على النفط، وعليه المخاطرة تتحقق في حالة البحث والتنقيب بأعماق البحار أو مناطق النفط الصخري لذا تضمنين العقود بنود عن المخاطرة تتحملها الشركات لا يعد مبرر كافي لاستثمارها بالأرباح الكبيرة والمضمونة على المدى الطويل مقابل انخفاض كلف الإنتاج.

2 - جولات التراخيص النفطية: عقود تنفيذ أعمال وليست استثمارات أجنبية

الاستثمار الأجنبي هو دخول رأس مال إلى البلد المضيف وبقاءه من اجل مضاعفته أو هو إقامة أصول إنتاجية جديدة في البلد المضيف تسهم في إضافة طاقات جديدة للعلمية الإنتاجية وتكون استثمارات طويلة الأجل تخدم عملية النهوض الاقتصادي للبلد المضيف، لذا عقود الخدمة لا تعد استثمارات أجنبية بقدر ما هي عقود تنفيذ (مقاول) فالشركات تنفذ أعمال وتريد مستحقاتها سنويا من الحكومة العراقية فهو بمثابة دين مؤجل وبهذا المفهوم هي بعيدة كل البعد عن مفهوم الاستثمار الأجنبي الذي نحن بحاجة إليه.

وكان الأجدر بوزارة النفط التوجه لإبرام عقود اكتشاف حقول جديدة تضيف طاقات إنتاجية نفطية جديدة حصراً لا أن تسلم الحقول المكتشفة والمنتجة فعلاً إلى الشركات الأجنبية والتي تمثل نسبة (59%) من إجمالي الاحتياطي النفطي (شكل 2)⁽²¹⁾.

شكل (2) تصنيف الاحتياطي النفطي العراقي



المصدر: يحيى حمود حسن، معطيات السياسة النفطية في العراق، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، ط1، 2015، ص95

(20) د. عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، ط1، تشرين ثاني 2011، ص253.

(21) د. يحيى حمود حسن، مصدر سابق، ص95.

3 - تثبيت ربح الشركات يضر بمصلحة العراق في ظل تهاوي الاسعار:

ربط ربح الشركات بزيادة الإنتاج في ظل هبوط السعر يضر بمصلحة العراق، فالشركات الأجنبية تحصل على ربح مقداره دولارين عن كل برميل تنتجه وكل ما تنفقه تأخذه من الحكومة العراقية فأين المخاطرة التي تتحملها الشركات النفطية الأجنبية، (فالشركات تحصل على عائد الخدمة (Remuneration Fees) الذي يعد مكافئة للشركات على تمويل النفقات النفطية القابلة للاسترداد بدون فائدة فهي بمثابة القيمة الزمنية للمدة التي تمكثها تلك الأموال قبل أن تسترد)⁽²²⁾.

(22) نقلا عن احمد ابريهي العلي، الجوانب المالية في عقود الخدمة الفنية وادارة العمليات، بغداد، نيسان 2011، ص16 على الموقع www.iier.org/.../1365904640_010411OilServicesDr.AhmedLbraihi4B.pdf

فالشركات غير معنية باستنزاف الثروة النفطية فهدفها الربح لذا من مصلحتها إنتاج اكبر كمية ممكنة من الحقل النفطي وبأسرع وقت ممكن وبالتالي فان الشركات ستستثمر بأرباحها (لقصر مدة استرداد تكاليفها) في حين العراق سوف يخسر أباره النفطية، كذلك وزارة النفط لم تكن ملزمة لتحديد سقف الإنتاج الحالي كأساس للشروع في احتساب مكافأة الشركات الأجنبية لان الإنتاج أصلا منخفض بسبب تقادم وسائل الإنتاج العراقي⁽²³⁾.

Dr. Ali Merza, The first (23) round of licensing in Iraq: economic evaluation, Middle East Economic Survey, Vol LII No 34, .24 August 2009.p1

4 - الشركات النفطية العالمية: شركات سمسرة وليس شركات خدمية

أن جولات التراخيص النفطية قد فازت بها شركات عالمية كبرى مثل شركة برتش بتروليوم وشل واكسون موبيل وغيرها فهي كيانات اقتصادية لديها إمكانيات استثمارية كبيرة فهي شركات استثمار عالمية لا تصمم ولا تنفذ الأعمال وإنما هناك شركات أخرى تتولى تلك المهام، وعليه أصبحت تلك الشركات كوسيط يأخذ عمولته من الحكومة العراقية، لذا كان على المعنيين بجولات التراخيص أن يذهبوا إلى الشركات الخدمية مباشرة للحصول على خدماتها الاستشارية أو القيام بإعمال فنية للكادر النفطي الوطني لقاء أجور معينة تدفع على شكل نقد او نفط خام من الحقول التي تم تطويرها، أفضل من توقيع عقود مع شركات عالمية ذات نفوذ قوي عالميا ولمدد زمنية طويلة.

5 - لم تتضمن العقود فقرات تلزم الشركة الأجنبية بفصل النفط

عملية فصل النفط تتطلب تكاليف إضافية فالنفط الخام يتطلب معالجات عدة وإضافات كيميائية كي يتم تصفيته وفصله إلا أن العقود التي أبرمتها وزارة النفط لم تتضمن أي فقرات تؤكد على عملية فصل النفط، إذ قامت الشركات بزيادة كميات الإنتاج وهذا ما تم الاتفاق عليه فقط، لذا ذهبت الشركات الى خلط النفط المستخرج لذا شركة سومو العراقية واجهت صعوبات كبيرة في تسويقه باعتباره نفط

ثقل مما اثر على سعر بيعه، فسعر النفط يقل سعره إذا كانت كثافته⁽²⁴⁾ تقل أو تزيد عن المعدل وهو 34% بواقع (40) سنت ونجد أن النسبة لبعض النفوط وصلت إلى 27% وهذا اثر كثيرا على سعر البيع بل أن بعض الشركات التي تعاقدت معها شركة سومو قد رفضت استلام النفط باعتباره ليس ضمن المواصفة المطلوبة مما اضطر إلى بيعه بأسعار رخيصة جدا قياسا بسعر الإشارة⁽²⁵⁾ لذا نجد سعر النفط العراقي قد بيع بأقل من 27 دولار للبرميل⁽²⁶⁾.

6 - الشركات الأجنبية والكمبرادورية العراقية

هناك رأي ذهب باتجاه توجيه الاتهام بالفساد للقائمين على إدارة الملف النفطي العراقي وبأنهم كانوا يتطلعون إلى العمولات كبيرة التي تقدمها تلك الشركات العالمية لتوقع تلك العقود فهناك طرفين هما:

أ. طرف كمبرادوري محلي يتمثل بالقائمين على إدارة الملف النفطي العراقي

ب. طرف الشركات النفطية الأجنبية (الأولغارشية الرأسمالية)

والطرفين يقومان باستغلال ثروة الشعب النفطية.

ونستدل على ذلك من خلال أمرين: الأول عدم امتلاك العراق لخزانات كبيرة كافية لاستيعاب الكمية المتفق عليها مع الشركات النفطية العالمية وهي (12 مليون برميل يوميا) لتطلب بعد ذلك وزارة النفط تخفيض الكمية المنتجة من قبل تلك الشركات، بل أن الشركات أخذت تطالب وزارة النفط بتسلم كميات النفط المنتج ورفضت غرامات بسبب ذلك وقال وزير النفط (عادل عبد المهدي) ان «العراق دفع (14) مليار دولار خلال الفترة (2011 - 2014) كتعويضات للشركات بموجب المادة 12 من عقود الخدمة»⁽²⁷⁾، فهل الفريق المفاوض لم يكن لديه علم بعدم وجود طاقة خزنية متاحة للعراق؟

الأمر الثاني استبعاد الشركات الوطنية فطالما اعتمد العراق على شركاته الوطنية في عملية إنتاج النفط فنجد انه كان ينتج (2،9) م/ب/ي عام 1988، و(2،6) مليون برميل في عام 2000، وما يقارب (2،150) عام 2006⁽²⁸⁾. وبالتالي همشت الشركات الوطنية العراقية (شركة نفط الجنوب والشمال وشركة الخدمات النفطية وشركة الحفر العراقية وشركة المشاريع النفطية.. الخ. أذن كان هناك تسرع في توقيع العقود مع الشركات الأجنبية لذا تصاعدت دعوات برلمانية تطالب بفتح التحقيق مع كبار المسؤولين عن إبرام تلك العقود.

(24) درجة الكثافة API وهي مختصر لمعهد البترول الأمريكي (American petroleum statue) فالنفط العراقي الخفيف هو الذي تكون درجة كثافته 34% يقل أو يزيد بمعدل بسيط ومقبول وتؤثر التغيرات في المحتوى الكبريتي وكثافة الخام على قيمة النفط وقد تسبب مشكلات للمصافي المجهزة لمعالجة خامات بكثافة معينة ومستوى معين من الكبريت لذا أذقل المعدل عن 30% فهذا يعني انه نفل ثقيل ولزج لذا يقل سعره.

(25) سعر الإشارة هو السعر المعتمد في منطقة رئيسة كخام برنت او تكساس او دبي ومن ثم يشق السعر النهائي بناء عليه، وعادلة التسعير هي $PI = P + (-)C + (-)BP + (+)AP$ حيث PI سعر النفط العراقي (وهو سعر نفط الإشارة) يطرح منه (معامل الكثافة AP) ومعامل الكبريت الخام (BP) واخيرا يطرح تكاليف المسافة او الموقع الجغرافي (C) للمزيد ينظر: ديبحي حمود حسن، مصدر سابق، 185.

(26) نقلا عن ممثل شركة سومو العراقية، في ندوة عقدت في كلية اقتصاديات الأعمال تحت عنوان «سياسة تسعير النفط والغاز والاستدامة المالية» يوم الثلاثاء الموافق 2015/10/19.

(27) ينظر الموقع <http://iraqieconomyists.net/ar>

(28) للمزيد ينظر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، 2007.

7 - العراق سجين العقود النفطية إلى عام 2045:

الجولتين الأولى والثانية من التراخيص مكنت الشركات الأجنبية السيطرة على نحو 84 مليار برميل إي (73%) من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة (جدول 3)، وبذلك العقود النفطية جعلت العراق سجين ولمدد زمنية طويلة (25 سنة)، التي تتشابه مع عقود المشاركة من حيث مددها الزمنية بين 20 إلى 40 سنة، وهذا فيه عودة للهيمنة الاقتصادية الخارجية على النفط العراقي التي تم إنهاؤها بالتأميم عام (1972)، فهناك اعتباران يؤخذ بهما في تحديد مدة العقد:

أ. تمكين الشركة من استرداد ما أنفقته من مصروفات.

ب. العمر الافتراضي للحقل النفطي.

وفي حالة العراق نجد قصر المدة التي يمكن أن تسترد الشركة الأجنبية ما أنفقته وهي سنة لأن الشركات تريد استحقاقاتها تدفع لها بشكل سنوي وهنا تصبح مدة العقد عبارة عن سيطرة الشركة الأجنبية على الحقول النفطية العراقية لمدد طويلة من أجل تعظيم الأرباح فقط لأن تكاليفها تستردها سنويا وما تنفقه هو بمثابة دين على العراق.

جدول (3): الاحتياطي النفطي المعروف

في الجولتين الأولى والثانية للتراخيص النفطية

الاحتياطي / مليار برميل	الحقل
17	الرميلة
8.7	غرب القرنة
8.6	كركوك
4	الزبير
2.5	ميسان
2.3	باي حسن
43	مجموع الجولة الأولى
12.9	غرب القرنة 2
12.6	مجنون
8.1	شرق بغداد

4.1	الحلفاوية
0.9	الغراف
0.9	نجمة /نينوى
0.8	الكيارة
0.2	الكفل
0.2	غرب الكفل
0.2	مرجان /كربلاء
0.1	بدرة
0.1	جمبور
0.1	كلايات /ديالى
0.1	ناودومان /ديالى
41	مجموع الجولة الثانية
84 مليار برميل	مجموع الجولتين

- Christopher M. Blanchard, Iraq: Oil and Gas Legislation, Revenue Sharing, and U.S. Policy, CRS Report for Congress, November 3, 2009, P8.

ومن جانب آخر الأعمار الافتراضية لبعض الحقول النفطية لا تتحمل مدد طويلة من الاستنزاف، فكان الأجلر تحديد مدد من (3 إلى 5) سنوات فقط قابلة للتجديد لان المدد الطويلة لتلك العقود قوضت حرية العراق في إعادة النظر في نظام استغلاله لحقوقه النفطية.

وكذلك افتقاد العقود النفطية نص (مراجعة) يمكن من خلالها تعديل العقود وتكييفها على ضوء المتغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية.

8 - تقديم فواتير مستحقة الدفع بدون رقابة محاسبية على المصروفات:

للشركات الأجنبية (الشركات إلام والشركات الفرعية لها) إمكانية كبيرة في التلاعب بالمصروفات ورفع تكاليف الإنتاج وخفض الإيرباحتحويلها إلى الخارج تهرباً من المحاسبة والضريبة بطريقة يصعب على الدول كشفها وحجم مصروفات تلك الشركات يؤثر حتماً على العوائد النفطية⁽²⁹⁾.

وأجور الخدمة للشركة النفطية = (الكلف النفطية + أجور الربحية + الكلف الإضافية

(29) للمزيد ينظر: د. عبد الرزاق المرتضى، العلاقات النفطية في دول الدومن (الايبيك)، ط1، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2008، ص267.

التي تشمل كل مصروفات ورواتب العاملين والمدراء وعوائلهم وتنقلاتهم وسكنهم في دبي ونفقات انتقالهم يومياً ذهاباً وإياباً الخ..⁽³⁰⁾.

(30) منظمة الشفافية العالمية، مصدر سابق، ص37.

ومصروفات الشركات النفطية بعيدة عن المسألة والتدقيق من قبل شركة محاسبة عالمية معروفة او هيئة النزاهة أو ديوان الرقابة المالية وهذا مثلبة في عقود الخدمة، مما أدى إلى المبالغة بفاتورة المصروفات المقدمة للحكومة العراقية، فالشركات حرة في الشراء او التعاقد لشراء أجهزة ومعدات حتى 20 مليون دولار، دون الرجوع إلى اللجنة الفنية المشتركة مع وزارة النفط، والشركات النفطية ستلجأ حتماً إلى تجزئة مشترياتهما، دون هذا المبلغ وهذا واضح في أكثر من حالة مسجلة لدى اللجنة الفنية وبعلمها بغية تسهيل عملها دون رقيب أو حسيب، ونذكر أمثلة تبين تضخيم المصروفات لتلك الشركات⁽³¹⁾:

(31) ماجد الصوري، الفساد المالي والإداري الأسباب والمظاهر على الموقع <http://iraqueconomists.net/ar/2014/02/11>

- تنفيذ أنبوب تصريف نفط مجنون قياس 32 عقدة وطول 67 كم بقيمة 120 مليون دولار، لأعمال تنفيذ فقط، إذ أن الأنبوب من تجهيز (شركة نفط الجنوب)، علماً أن الكلفة التقديرية، وحسب الأعمال المنفذة سابقاً من قبل الفنيين العراقية، لا تتعدى 59 مليون دولار، وهو أعلى حتى من تلك المقاوله التي تقوم بها شركة (لوك أويل الروسية)، لتجهيز وتنفيذ مد أنبوب ناقل للنفط بقطر 48 عقدة وبطول 80 كم تقريباً، إذ كان المبلغ 93 مليون دولار.

- قيمة بعض التحويلات في محطة مجنون الرئيسة، وصلت إلى 120 مليون دولار، في حين أن هذا المبلغ يكفي لإنشاء ثلاث محطات متكاملة حسب العقود السابقة لشركة نفط الجنوب.

- عرضت شركة (لوك أويل الروسية) تجهيز ثلاث مولدات توربينية، سعة الواحدة 43 ميكاواط، أي بمجموع 129 ميكاواط، بمبلغ 330 مليون دولار، علماً أنه وحسب الأسعار التي تقدمها الشركات المصنعة مثل SEMENS وGE تعد كأقصى سعر مليون دولار للميكاواط، أي 129 مليون دولار لتجهيز وتركيب المولدات. إلا أن مسئول GMC أحال المشروع إليهم بمبلغ 250 مليون دولار، على الرغم من اعتراض اللجنة الفنية على ذلك.

- أحالت شركة BP تجهيز وتنفيذ أنابيب بمبلغ 470 مليون دولار، علماً أن مثل هذا العمل وبالمواصفات نفسها، نفذ سابقاً بأقل من نصف هذا المبلغ.

9 - الشركات النفطية اكبر الدائنين للعراق:

خضع العراق لأكبر إعادة جدولة للديون واسقط جزء كبير منها، ألا انه بسبب

العقود النفطية وعدم دفع الحكومة العراقية لمستحقات الشركات المالية سنويا أخذت تتراكم تلك المستحقات منذ عام (2008)⁽³²⁾.

وتقوم الحكومة بتسديد (50%) من مصروفات الشركة وبما ان الشركات الأجنبية أنفقت ما يقارب (43) مليار دولار خلال عامي 2013 و2014، لذا على الحكومة ان تدفع (21,5) مليار دولار⁽³³⁾.

وقال وزير النفط العراقي (عادل عبد المهدي) «أن العراق مدين لشركات النفط بنحو 20 مليار دولار أمريكي، وهي مستحقات تشكل مبالغ كبيرة هائلة يجب دفعها مباشرة وفي حال لم نوفر المبالغ فهناك عقوبات ستحصل وتخفيض للإنتاج أو الذهاب إلى المديونية»⁽³⁴⁾.

وبالفعل لوحث الحكومة لطحسندات خزينة بقيمة (12) مليار دولار وهي دين بذمة الحكومة ويترتب عليها فوائد حسب أجال تلك السندات، وقدر الخبير النفطي ووزير النفط العراقي السابق (عصام الجلبي) «ان العراق يدفع (41,6%) من نفطه لسداد ديون الشركات النفطية، وهذه هي النتيجة الحتمية لعودة شركات النفط الأجنبية وإحلالها محل الجهد الوطني فنصف نفطنا لسداد الديون»⁽³⁵⁾.

فالشركات ألان اكبر دائن للعراق، وستستمر بالإنتاج من اجل تمكين الحكومة من تسديد ما بذمتها من مستحقات مالية فأرباحها مضمونة وما تنفقه من أموال تسترده من الحكومة العراقية سنويا.

سادساً: العراق والشركات النفطية: رؤية في الخيارات المتاحة

نحدد خيارين أمام الحكومة العراقية في تعاملها مع الشركات النفطية الأجنبية وهما:

1 - خيار إلغاء العقود مع الشركات النفطية الأجنبية:

طالما عقود الخدمة النفطية تضر بالمصلحة الوطنية للعراق أسعار النفط في ظل انخفاض وتشكل نزح مالي صافي للشركات النفطية العالمية وأنها عقدت بعيدة عن إرادة الشعب والبرلمان لذا لا بد من إلغائها .»

إلا أننا نواجه كوابح لهذا الخيار تتمثل بالآتي:

أ. العقود التي أبرمت مع الشركات النفطية العالمية تضمنت شرط يسمى شرط الثبات التشريعي والذي بموجبه يجمد سلطة الدولة السيادية بخصوص إصدار أي تشريعات أو قوانين أو تعديل النافذ منها وقت أبرام

(32) كلف تطوير الحقول الكاملة 17 حقلاً تقدر بـ200 مليار دولار وفق الكلف العالمية ودراسات الجدوى المعتمدة وقت توقيع العقود، نجد أن على الدولة تدفع تقريبا 4 مليارات و500 مليون دولار كل ثلاثة أشهر، وهكذا تكون كلف التطوير السنوية بحدود 18 مليار دولار واجبة الدفع سنويا للشركات وبين وزير النفط عادل عبد المهدي أن مستحقات السنة الماضية 2014 تقدر بـ9 مليارات دولار، تضاف إليها المستحقات لهذه السنة والتي تقدر بـ18 مليار يكون المجموع 27 مليار دولار فقد تم دفع مبلغ 3 مليارات دولار في هذه السنة 2015 وهي جزء من مستحقات عام 2014، وأما مستحقات العام 2015 والتي تقدر بـ18 مليار دولار، سوف تدفع خلال العام 2016. للمزيد ينظر: حمزة الجواهري، مديونية العراق للشركات الأجنبية على الرابط www.iraqieconomists.net/ar/2015/04/07

(33) ينظر صحيفة العرب، العدد 9853 في 2015/3/11، ص11.

(34) نقلا عن هيفاء زنكنة، وزير النفط العراقي: انا سياسي فاشل وافتخر على الرابط www.jadidpresse.com

(35) المصدر السابق.

العقود مع الشركات الأجنبية وتتعهد الدولة بمقتضاه بعدم إلغاء العقد أو تعديله بتشريع عام أو خاص أو أي إجراء إداري أو أي عمل قانوني ايا كان نوعه يصدر عن الدولة، وهذا الشرط جاء في المادة (52) من الباب الخامس الفصل الثاني من قانون النفط والغاز العراقي⁽³⁶⁾.

(36) غسان عبيد محمد المعموري، شرط الثبات التشريعي ودوره في التحكيم بعقود البترول، مجلة رسالة القانون، كلية الحقوق، جامعة كربلاء، العدد 2، 2009، ص172.

ب. إلغاء العقود مع الشركات النفطية العالمية من شأنه أن يخلق بيئة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي في العراق فالدول تتسابق فيما بينها من اجل استقدام الشركات واستثماراتها الضخمة وان إلغاء العقود يضر بعامل الثقة الذي يعد أهم عامل في قرار الاستثمار.

ج. إلغاء العقود يترتب عليه دفع تعويضات كبيرة جدا إلى الشركات النفطية الأجنبية التي ستلجأ بدورها إلى التحكيم الدولي.

2 - خيار تعديل بعض بنود عقود الخدمة النفطية:

وجود سلبيات عدة بعقود الخدمة النفطية يقتضي الدخول بمفاوضات جدية مع تلك الشركات التي أصبحت عامل زعزعة وتعكير للوضع المالي العراق خاصة وان مستحقاتها بلغت ما يقارب من 21 مليار دولار وأصبحت تشكل الدائن الأكبر للعراق.

العوامل الداعمة لهذا الخيار تتمثل بالاتي:

أ. رفض حالة الارتهاان والإذعان المذل للشركات النفطية الأجنبية، فمن غير المقبول فعلاً ان نكون رهن أرادة الشركات النفطية الأجنبية في إعطاءنا الإنتاج النفطي الذي نحن بحاجة إليه وبالتالي نحن أمام حالة من التبعية للشركات وما ستجود به علينا.

ب. العقود النفطية جاءت بعيدة عن قبة البرلمان باعتباره ممثل الشعب، فقد تم توقيعها من قبل الحكومة (وزارة النفط) كخيار سياسي إجرائي من اجل زيادة الإنتاج النفطي والحصول على عوائد مالية من اجل تحسين وضع الميزانية العامة للدولة.

ج. تهاوي أسعار النفط عالمياً واستمرار العقود بدون تعديل يشكل تهديد للأمن الاقتصادي العراقي في جانبه النفطي والمالي لان موازنة العراق قائمة على الإيرادات النفطية (92%) أما الإيرادات الضريبية لا تتجاوز (3%) والقطاعات الأخرى تبلغ مساهمتها (5%)⁽³⁷⁾.

(37) التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2010 - 2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص244.

د. تعاضم المستحقات المالية للشركات النفطية، فالحكومة العراقية في ظل وضعها الحالي في ضائقة مالية كبيرة وتشهد تناقص بالاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي الذي لم يتجاوز (58) مليار دولار وفي نفس الوقت لديه متطلبات انفاقية كبيرة خاصة متطلبات محاربة (تنظيم داعش).

ومما تقدم لابد من العمل على الآتي:

- 1 - تأجيل كل العمليات التطويرية التي تم الاتفاق عليها مع الشركات الأجنبية من اجل كبح نفقات الشركات إلى حين التحسن بأسعار النفط عالمياً وبالفعل أعزت وزارة النفط إلى الشركات بخفض إنفاقها لعام 2016، لان مع انخفاض أسعار النفط وعجز الموازنة لا يمكن أن نلبي مستحقات الشركات الاستثمارية وبالفعل خفضت شركة شل أنفاقها من 2,4 مليار إلى 1,5 مليار وشركة BP خفضت الأنفاق من 3,50 مليار إلى 2,5 بداية عام 2015 حتى وصل الى 1 مليار فقط في نهاية عام 2015 أما شركة لوك أويل خفضت الإنفاق من 2,3 مليار دولار إلى 2.1 مليار دولار أما شركة اكسون فلم تزيد إنفاقها عن 1,8 مليار دولار⁽³⁸⁾.
- 2 - تحسين شروط التعاقد وتعزيز القدرة التنافسية للخام العراقي ومحاولة أقناع الشركات الأجنبية بضرورة فصل النفط وتجنب خلط النفوط المستخرجة لان ذلك يؤثر على جودة النفط العراقي وبالتالي انخفاض سعره عن سعر الإشارة.
- 3 - الربط بين أسعار النفط عالمياً واسترداد التكاليف والأجور المستحقة على أساس متدرج فلا بد من إقناع الشركات الأجنبية بضرورة تحملها جزء من الخسارة الناتجة عن هبوط سعر النفط وأرباحها تتزايد بارتفاع سعر النفط، وفي ذلك قال مسؤول في وزارة النفط "علينا أن نعترف بأن العقود الحالية صيغت على عجل وتم النظر فيها بعيداً عن تأثير انهيار أسعار النفط المحتملة⁽³⁹⁾".
- 4 - إحالة جميع المصروفات لتلك الشركات إلى ديوان الرقابة المالية من اجل المصادقة على الكشوفات الخاصة بمشترياتها وأنفاقها قبل أن يتم إعطاء مستحقات تلك الشركات او التعاقد مع شركة محاسبة وتدقيق عالمية معروفة تتولى تلك المهمة من اجل ضغط التكاليف.
- 5 - إحالة العقود النفطية الجديدة وتعديل القائم منها إلى قبة البرلمان باعتباره ممثل عن الشعب والثروة النفطية هي ملك للشعب وليس لكمبرادورية وزارة النفط.

Ahmad Rasheed, Oil com. (38) panies offer to cut 2015 spending in Iraq, <http://uk.reuters.com/article/uk-iraq-oil-contracts-exclusive-idUKKB-N0M821120150312> see to: THE GULF NEWS ECONOMY, Iraq asks oil companies to cut spending by September 30 Citing lower oil prices and government revenue, September 15, 2015 <http://gulffnews.com>

Oil companies offer to cut (39) 2015 spending in Iraq, www.reuters.com/article/2015/03/12/us-iraq-oil-contracts.idUSKBN-0M820X20150312

- 6 - أعطاء دور اكبر لشركات النفط الوطنية لأنها من تولى إدارة الصناعة النفطية لعقود طويلة وعدم الركون إلى الشركات الأجنبية لأنها ستؤدي إلى استرخاء الجهود الوطنية في تطوير الصناعة النفطية.
- 7 - ألزام الشركة المقاوله من التقييد بما تم الاتفاق عليه بخصوص توفير الأمن والحماية بالاعتماد على الأجهزة الأمنية العراقية وعدم تكليف الشركات الأمنية الخاصة الأجنبية لأنها تكلف مبالغ طائلة تتحملها الدولة العراقية.
- 8 - محاولة إنهاء عقود الشركات التي لا تعمل ضمن سياسة الوزارة الاتحادية وتخرق عمليات الحضر المفروضة تجاه التعاقد مع حكومة إقليم كردستان وخاصة شركة Exxon الأمريكية.
- 9 - تفعيل عمل لجان الإدارة المشتركة التي تشكلت بموجب المادة 13 من عقود الخدمة والارتقاء بواقع أعمالها الفنية والإدارية والقانونية وممارسة رقابتها على أعمال الشركات المتعاقدة.
- 10 - إلغاء الصلاحيه الممنوحة للشركة الأجنبية بإحالة المناقصات التي تقل عن 20 مليون دولار لأنها ستلجأ حتماً إلى تجزئة تلك المناقصات إلى أجزاء تكون من صلاحيتها.
- 11 - وضع نظام محدد وموصوف للأجور والرواتب لدى الشركات الأجنبية للحد من المبالغة والتضخيم في حجمها والتي تصل إلى 60 ألف دولار بالمعدل كراتب للموظف أي ما يعادل أكثر من (60 مليون دينار عراقي).
- 12 - اللجوء إلى عقود المقايضة (النفط مقابل الخدمات والبنى التحتية والمشاريع العمرانية وبناء المصافي) في حالة طرح جولات جديدة من التراخيص النفطية.

